الرقم ٢٤٢ عليها، بحيث يكون الفلسطينيون مسؤولين مسؤولية مباشرة وكاملة عن الارض والمياه ومصادر الثروة، وان تكون انتخابات تشريعية لاختيار مَنْ يشرف على المرحلة الانتقالية» (**المصدر نفسه**).

وقدّمت في جولة المفاوضات التاسعة، بالنسبة للمسار الفلسطيني، أوراق عمل من الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني (نص الاوراق في **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار / مايو ـ حزيران / يونيو ١٩٩٣، ص ١٥٨ ـ ١٦٠)؛ واعتبر الفلسطينيون ورقة العمل الاسرائيلية تزييناً لوجه الاحتلال، فرفضته م.ت.ف. وقال رئيس الدائرة الاعلامية في م.ت.ف.، ياسر عبدربه، ان «هذا المشروع لا يعطي الفلسطينيين سوى بعض السلطات البلدية لتخفيف الحمل عن الاحتلال مع اضفاء المشروعية عليه» (**القدس العربي**، ٨ ـ ١٩٩٣/٥/٩)؛ فتدخلت الولايات المتحدة الاميركية بورقة عمل حاولت فيها تقريب وجهات النظر بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي (نص الورقة في **شؤون فلسطينية**، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦١ ـ ١٦٢)، قال عنها رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، انها «لا تقترح حلولاً، وانما تتضمّن بيان مبادىء اسرائيلي ـ فلسطيني» (**الشعب**، ١٩٩٣/٥/١٥)؛ ورفضتها م.ت.ف. لأن «بنود هذا البيان المشترك تتناقض مع رسالة الضمانات [الاميركية] والدعوة ومبادرة الرئيس بوش... [و] طالبت م.ت.ف. بأن يستمر التشاور الاميركي مع الطرفين لدراسة المقترحين، الفلسطيني والاسرائيلي، بشأن اعلان المبادىء (**المصدر نفسه**)؛ وقال عبدربه: «أن الوثيقة الاميركية... تعني ان الولايات المتحدة [الاميركية] التي ترعى المفاوضات تقف الى جانب اسرائيل بعد ان تعهّدت بحيادها» (**السلام**، ١٩٩٣/٥/١٦)؛ وقال عنها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، انها «محاولة للقفز على المرجعية وتغييب القدس، وتتجاهل الاحتلال وضرورة الانسحاب والمستوطنات ومصيرها» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٥/٢٧)؛ وكتب نائب رئيس الوفد الفلسطيني، د. صائب عريقات، عنها «انها خلت من أي من المواقف الاميركية المعلنة منذ العام ١٩٦٧... [فـ] ادارة الرئيس [الاميركي، بيل] كلينتون، اتخذت قراراً بتبنّي المنهجية الاسرائيلية والتحلل حتى من الضمانات والتأكيدات الكلامية التي منحت للطرف الفلسطيني قبل بدء عملية السلام» (صائب عريقات، **القدس العربي**، ١٩٩٣/٦/١٧).

وحاولت مصر الاسهام بمحاولة للتوفيق، فتوجّه مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، الى واشنطن، والتقى مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، وقال الباز في تصريح له «انه طرح خلال الاجتماع تصوّرات عدّة لتسهيل وصول محادثات السلام الى نتائج مقبولة للطرفين»، وشدّد على ضرورة «ان يتوصل الفلسطينيون واسرائيل الى مبادىء شاملة لقيام السلطة الفلسطينية في الارض المحتلة... [و] لا بدّ ان يسبق هذا الاتفاق محاولة لتنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة... وأكد على الضرورة الحيوية لتحديد الصلة والارتباط الواضح في إطار اتفاق موحّد يشمل [قطاع] غزة والضفة [الفلسطينية] المحتلين... [و] لا بدّ ان يكون هذا الارتباط عضوياً يؤكد وحدة الاراضي بشكل واضح ومحدّد» (**البعث**، دمشق، ١٩٩٣/٥/٢٦)؛ لكن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، أوضح «ان المفاوضات مع الفلسطينيين لا تستهدف تسوية اقليمية للقضية الفلسطينية، وانما تقسيم سلطات ما يسمى بالحكم الذاتي وادارة الاراضي المحتلة» (**الثورة**، دمشق، ١٩٩٣/٦/١١).

ولم تكن الامور على المسار السوري أفضل؛ فبالرغم من أمل وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في «ان يتمّ التركيز [في المفاوضات] على الجبهة السورية نظراً للدور المهم والمحوري الذي تلعبه سوريا»، حسب قوله (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٥/٥)، فإن رئيس الوفد السوري الى المفاوضات الثنائية، د. موفق العلاف، رأى «ان الوفد الاسرائيلي ردّد الحجج نفسها... واستمر يناقش وكأننا ما زلنا في بداية الجولة الثامنة»، وجدّد التأكيد على «التزام سوريا بالسلام الشامل ورفضها لأي حلول منفردة مع اسرائيل... [حيث] انه لا يمكن حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو اقامة سلام شامل دون أن تؤدي العملية السلمية الى حل القضية الفلسطينية» (**تشرين**، دمشق، ١٩٩٣/٥/١)؛ وفي ختام جولة المفاوضات